

نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين المنجزة في جهة الرباط - سلا - القنيطرة

الملخص التنفيذي
فبراير 2018

المؤلفون

الدراسة الاستقصائية الكمية

البشير حمدوش

أستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (INSEA)، وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة محمد الخامس - الرباط، رئيس جمعية الهجرة الدولية (AMI)، المشرف على فريق الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين (بالاختصار الإنجليزي «IMAGES») - المغرب.

محمد المغاري

إحصائي وديموغرافي، الأمين العام لجمعية الهجرة الدولية.

الدراسة الاستقصائية النوعية

رجاء نضيفي

أستاذة بجامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء، مديرة مختبر النوع الاجتماعي، التربية، الأدب ووسائل الإعلام (GELM).

غايليل جيلو (Gaëlle Gillot)

أستاذة محاضرة بجامعة باريس 1 بانثيون - السوربون IEDES، مختبر التنمية والمجتمع، الوحدة المشتركة للبحث UMR 201 D&S/ IRD /جامعة باريس 1، شريكة بمختبر GELM.

شكر و توضيح

يتقدم فريق البحث بالشكر الخالص إلى المنظمات والهيئات والإدارات، وتحديدًا هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومعهد بروموندو (Promundo)، والمندوبية السامية للتخطيط، وولاية الرباط والسلطات المحلية، ووكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) واللجنة الاستشارية الاستراتيجية، على دعم هذا العمل وتيسيره أو المساعدة على تجاوز المعوقات العديدة التي واجهت إنجاز هذه الدراسة.

كما يتوجه الفريق بالشكر إلى كافة الأشخاص - وما أكثرهم - الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية والمقابلات ومجموعات التركيز، وساهموا في استثمار وتحليل نتائجها أو الذين ساعدوا بشكل أو بآخر في إنجاز هذه الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج والتحليلات والخلاصات والتوصيات الواردة في هذه الدراسة تعبر عن آراء مؤلفيها ولا تمثل بالضرورة آراء أي مؤسسات كانت، لا سيما منظمة الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الدول الأعضاء فيها.

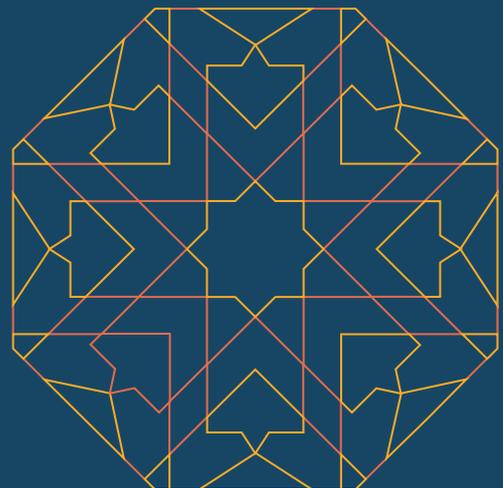
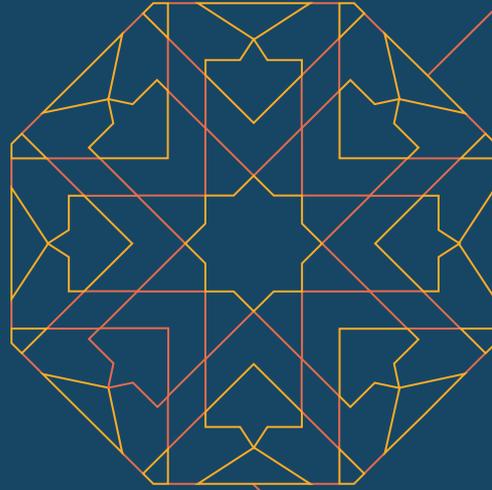
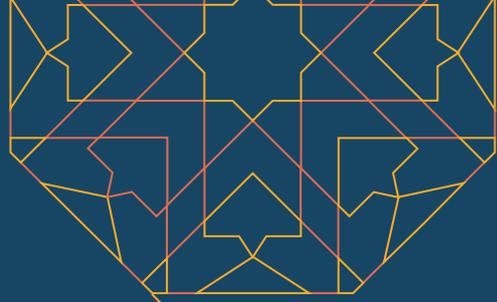
التقرير الكامل للدراسة IMAGES الرباط - سلا - القنيطرة متوفر على :

<https://imagesmena.org/en/download/>

<http://maghreb.unwomen.org/fr/ressources-medias/publications/2018/04/enquete-images>

الفهرس

2	المؤلفون
3	شكر و توضيح
4	1. المقدمة
4	1.1 أهداف الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال
4	2.1 مبررات الدراسة
4	3.1 المنهجية
7	4.1 خصائص المستجوبين/المستجوبات في الدراسة الاستقصائية الكمية
8	2. المواقف تجاه المساواة بين الجنسين
8	1.2 في المجالين العام والخاص
9	2.2 المساواة بين الجنسين والقانون
10	3. صفات الذكورية والنسوية في تحرك
10	1.3 ماذا يعني اليوم أن يكون المرء رجلاً؟
11	2.3 ماذا يعني اليوم أن يكون المرء امرأة؟
12	4. دينامية علاقات النوع الاجتماعي
12	1.4 الزواج والطلاق والحريات
12	2.4 الأبوة والالتزام
12	3.4 العنف ضد النساء
14	الخلاصات
15	التوصيات



1. المقدمة

للمساواة بين الجنسين، لا سيما في مجالي الحياة العامة والخاصة للأفراد. كما جرى استكشاف تمثيلات العلاقات بين الجنسين، وتصور الرجل عن صفة الذكورة وعن المساواة بين الجنسين بهدف معرفة العوامل المحددة للآراء المتعلقة بالمساواة وكذا عوامل تمكين النساء.

2.1 مبررات الدراسة

إذا كان تدارس وضعية المرأة في المغرب جيد نسبياً، فإن الأبحاث المنجزة حول الذكورية والحياة الجنسية من أجل تحليل وتوثيق تصورات الرجال وممارساتهم في مجال المساواة بين الجنسين تبقى قليلة جداً.

تحليل صفة الذكورة (الذكوريات)، كمفهوم طورته ونظرت له سوسيولوجية النوع الاجتماعي، وتحديدًا من قبل عالمة الاجتماع الأسترالية راويين كونل (Raewyn Connell)، على تصنيف للذكورة (موزع على أربعة أشكال¹) يسمح بالتفكير في علاقات القوى وفهمها. وتحليل الذكورة المهيمنة (وتدعى أيضاً الذكورة المسيطرة)، في صلب «نظريتها للعلاقات بين الجنسين»، على «تشكل ممارسات النوع الاجتماعي الرامية إلى ضمان استمرارية السلطة الأبوية وهيمنة الرجال على النساء²»، وتسمح بإدراك تعدد أشكال الذكورية والنسوية، والتفكير في «التغيير الذي يعد جدلية ناشئة داخل علاقات النوع الاجتماعي نفسها³».

3.1 المنهجية

تشمل الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين في جهة الرباط - سلا - القنيطرة جزءاً كبيراً (دراسة استقصائية استهدفت الأسر المعيشية) وجزءاً نوعياً (مناقشات في مجموعات ومقابلات معمقة).

وأنجزت الدراسة الاستقصائية الكمية في إطار القانون المغربي المتعلق بالدراسات الإحصائية الذي يفرض الالتزام بالسرية المهنية⁴. أما الدراسة الاستقصائية النوعية، المنجزة خلال الفترة الممتدة من

1.1 أهداف الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين (بالاختصار الإنجليزي «IMAGES») في جهة الرباط - سلا - القنيطرة

تندرج الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين (بالاختصار الإنجليزي «IMAGES») المنجزة في عام 2016 في جهة الرباط - سلا - القنيطرة، في إطار برنامج «رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين»، الذي ينفذه المكتب الإقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم مالي من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA). وتقتصر هذه الدراسة، المنجزة بالتزامن في كل من مصر ولبنان والمغرب، قراءة مقارنة لحياة الرجال - باعتبارهم أبناء وأزواجاً وأباءاً - داخل البيت وفي العمل وفي الحياة العامة والخاصة، بغية استجلاء كيفية تمثيلهم لوضعهم كرجال ومواقفهم وأفعالهم لصالح المساواة بين الجنسين.

وقد اعتمدت الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين في جهة الرباط - سلا - القنيطرة استبياناً حول مواقف الرجال وممارساتهم، بالإضافة إلى آراء النساء وعلاقاتهن بشأن ممارسات الرجال، حول مجموعة واسعة من المواضيع ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين بما في ذلك: الأبوة وتوفير الرعاية والتكفل بالأطفال واتخاذ القرارات المنزلية، وممارسة العنف (الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي) في العلاقات بين الأزواج والصحة واستخدام الخدمات الصحية.

وكانت الأسئلة تهدف أيضاً إلى تقييم معارف الرجال والنساء ومواقفهم بشأن القوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك العمالة ونظام الحصص (الكوتا) السياسي لفائدة النساء، والتمكين الاقتصادي للمرأة والعنف.

وتم استكمال الدراسة الاستقصائية الكمية المنجزة في جهة الرباط - سلا - القنيطرة بدراسة استقصائية نوعية - مناقشات في مجموعات ومقابلات فردية معمقة - ساءلت المواقف والممارسات المعززة

1 الذكوريات المهيمنة، التابعة، المتواطنة والمهيمشة.

2 راويين كونل (Raewyn Connell)، Masculinities. Enjeux sociaux de Phégémonie, Paris, Editions Amsterdam, 2014.

3 راويين كونل، Gender and power: Society, the Person and Sexual Politics, Sydney, Allen & Unwin, 1987.

4 الظهير الملكي رقم 67.370.

ماي إلى يوليوز 2016 بجهة الرباط - سلا - القنيطرة، فقد جمعت معطيات لدى 1200 رجلا و1200 امرأة تتراوح أعمارهم بين 18 و59 سنة.

وتتألف وحدات الملاحظة من الأسر المعيشية التي تضم على الأقل شخصا يتراوح سنه بين 18 و59 عاما. وأجريت الدراسة الاستقصائية على عينة من 2889 أسرة معيشية، تمثل الجهة الكبرى للرباط - سلا - القنيطرة. وتوزعت هذه العينة على 80 جماعة حضرية (كبرى ومتوسطة وصغرى) وقروية تنتمي إلى أقاليم وعمالات الرباط وسلا والقنيطرة والصخيرات وتمارة والخميسات وسيدي قاسم وسيدي سليمان. ويستند أخذ العينات إلى الإحصاء العام للسكان والسكنى (RGPH) لعام 2014.

ومن أجل تجميع المعطيات تم استخدام استبيان مصمم خصيصا من أجل الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (IMAGES MENA)، بعد ملامته مع السياق المغربي ووضعه في نسختين، إحداهما للرجال والأخرى للنساء.

وأنجزت الدراسة الاستقصائية النوعية في جهة الرباط - سلا - القنيطرة، داخل نطاق الدراسة الاستقصائية الكمية، بهدف مقابلة رجال ونساء ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و59 سنة، من مختلف الطبقات الاجتماعية والمواقع الجغرافية (وسط حضري (مدن كبرى ومتوسطة وصغرى) وقروي) وكذا من مختلف المستويات الدراسية فضلا عن الحالات العائلية المتنوعة. وتم إجراء الدراسة من مارس إلى شتنبر 2016 في الوسط الحضري داخل أحياء شعبية/متوسطة من الناحية السوسيو اقتصادية (حي يعقوب المنصور وحي المحيط وحي الليمون بالرباط)؛ ومنطقة شبه حضرية ذات مستوى اجتماعي اقتصادي متوسط إلى فقير في مدينة الخميسات؛ وسيدي علال البحراوي التي تعتبر مدينة صغيرة؛ وفي الوسط القروي، من خلال مقابلات جماعية أجريت في دوار آيت قدور بالقرب من آيت يادين.

أجريت 10 مقابلات جماعية عامة (شارك فيها 119 شخصا - 58 رجلا و61 امرأة)، و27 مقابلة معمقة (13 رجلا و14 امرأة) مع

أشخاص «أكثر مساواة» من معدل الأشخاص في وضع مماثل من أجل فهم ممارسات المساواة من عدمها، فضلا عن محدداتها وتسميتها بمسمياتها.

4.1 خصائص المستجوبين/المستجوبات في الدراسة الاستقصائية الكمية

أجريت مقابلات مع 2403 أسرة معيشية بنجاح، أي بنسبة استجابة 95%. ومن بين الأسر المعيشية التي شملها التحقيق، تعيش 1.803 في المناطق الحضرية و600 في المناطق القروية. وفي المجموع، أجريت مقابلات مع 1.200 رجل، منهم 900 في المناطق الحضرية و300 في المناطق القروية، ومع 1200 امرأة، 900 منهم في المناطق الحضرية و300 في المناطق القروية.

وقد كانت النساء المستجوبات أصغر سنا نسبيا بالنسبة للرجال المستجوبين. كما أن الرجال أكثر تعليما بشكل هام من النساء ونسبيا أكثر اندماجا في سوق العمل مقارنة مع النساء. 12% من الرجال لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي، مقابل 32% من النساء؛ وبلغ 61% من الرجال مستوى التعليم الثانوي، مقابل 45% من النساء⁵. معظم الرجال يعملون حاليا (79%)، و فقط 6% منهم عاطلون عن العمل، في حين أن الغالبية العظمى من النساء لا يعملن خارج البيت أثناء إجراء الدراسة (76%) ومعظمهن ربات بيوت. أعلن حوالي ثلثي الرجال (67%) أنهم المصدر الرئيسي لدخل الأسرة. وأكد أكثر من نصف النساء (54%) أن أزواجهن يشكلون المعيل الرئيسي للأسرة. وعبرت 19% فقط من النساء أنهن يساهمن في دخل الأسرة، إما كمصدر رئيسي (13%) أو من خلال المساهمة بحصة متساوية مع أزواجهن (6%).

ويبين مؤشر الثروة، الذي تم قياسه اعتمادا على نتائج الدراسة الاستقصائية، أن النساء اللواتي شملهن المسح أفقر بكثير من الرجال. كان حوالي ثلثي الرجال (63%) والنساء (66%) متزوجون وقت إجراء الدراسة الاستقصائية. ويتوفر أقل من نصف المستجوبين/المستجوبات على نفس المستوى التعليمي لأزواجهم.

5 جميع الأرقام الواردة في هذه الوثيقة مستخرجة من الدراسة الاستقصائية الكمية المنجزة في جهة الرباط - سلا - القنيطرة، ما لم يذكر خلاف ذلك بصريح العبارة.

2. المواقف تجاه المساواة بين الجنسين

قدم الرجال والنساء آراءً متناقضة بشأن قضايا المساواة بين الجنسين.

1.2 في المجالين العام والخاص

بصفة عامة، حصل الرجال في مجال الإنصاف بين الجنسين على نتيجة ضعيفة نسبياً تحددت في 1,2 بينما حصلت النساء نتيجة أعلى 1,7 من 3 على سلم نموذج المساواة بين الجنسين (GEM)، وهو مؤشر تكميلي للمواقف تجاه المساواة بين الجنسين⁶. فضلاً عن أن الخصائص السوسيو ديمغرافية لا تؤثر إلا قليلاً على المؤشر، ما عدا المستوى التعليمي، الذي يعتبر، بالفعل، أعلى بكثير لدى الرجال والنساء ذوي المستوى التعليمي العالي، حيث حصلوا على علامة 1,6 و 1,9 على التوالي.

ويتوفر الرجال المستجوبون على تصور أبوي، إلى حد كبير، للأدوار المنزلية، حيث يؤكد أزيد من 70% أن المسؤولية الأهم للمرأة تتلخص في الاهتمام بشؤون البيت وأنه ينبغي أن يكون للرجل الكلمة الأخيرة في القرارات التي تتخذ داخل الأسرة.

يعتبر الرجال أنفسهم مسؤولين عن النساء، حيث يعتقد أكثر من 75% منهم أن لديهم واجب الوصاية عليهن. بينما يعتقد حوالي 72% من الرجال و 54% من النساء أن مهام تغيير حفاظات الأطفال، وتنظيفهم وإطعامهم ينبغي أن تكون من مسؤولية الأم.

ولا يتفق أكثر من نصف النساء على أنه ينبغي للنساء أن يكن قبل كل شيء أمهات وربات بيوت، أو أنه ينبغي أن يكون للرجال الكلمة الفصل في القرارات. ورفض نصفهن تقريباً فكرة واجب وصاية الرجال، وأكد 80% منهن أنه يحق للمرأة العازبة، على غرار الرجل العازب، العيش بمفردها (مقابل 53% من الرجال) وتطالب 89% منهن مقابل 77% من الرجال بنفس حرية تصفح الإنترنت التي يتمتع بها الرجال.

يتخذ الرجال موقفاً غامضاً من التمكين الاقتصادي للمرأة. ويعتقد 54% من الرجال أن الزواج بالنسبة للنساء أكثر أهمية من المسيرة المهنية. وينعكس ذلك منطقياً في حقيقة أن 73% من الرجال و 71% من النساء يعتقدون أنه عندما تتضاءل فرص العمل، يجب أن تتاح الفرصة للرجال قبل النساء في اللجوء إليها.

من بين المستجوبين/المستجوبات غير المتزوجين/غير المتزوجات، يرى 61% من الرجال و 73% من النساء أنه من المهم أن تعمل الزوجة بعد الزواج. وهذا يتناقض مع فكرة أن أهم دور للمرأة يتلخص في رعاية منزلها، وهذا ما جاء تأكيده في بداية الدراسة الاستقصائية وانطلاقاً من فكرة أن رعاية الأسرة أهم للمرأة من مسيرتها المهنية.

من جهة أخرى، وفي مجال العمل، تؤيد الغالبية العظمى من الرجال (80%) والنساء بشكل أكبر (93%) المساواة في الأجور بين النساء والرجال الذين يشغلون نفس المنصب. وعبر 70% من الرجال على أنه من المحتمل أن يقبلوا بالعمل تحت إشراف امرأة (87% من النساء)، بينما اعتبر 41% من الرجال، في الوقت نفسه، أن العاطفة تغلب على النساء كي يكن قائدات (36% من النساء).

من ناحية أخرى، تدافع النساء أكثر من الرجال عن شرعية دورهن في مجال العمل والحياة العامة: يعتبر 67% من الرجال أنه ينبغي للمزيد من النساء أن يشغلن مناصب المسؤولية السياسية مقابل تسعة أعشار النساء (91%). ويعتقد 82% من الرجال و 94% من النساء أنه بمؤهلات متساوية، يمكن للمرأة أن تقوم بعمل بنفس جودة عمل الرجل. ويعتقد 22% من النساء و 29% من الرجال أن على النساء أن يتركن مجال السياسة للرجال.

6 المؤشر التكميلي لمواقف الرجال والنساء تجاه المساواة بين الجنسين (مقياس مؤشر المساواة بين الجنسين "GEM"): المتوسط الإجمالي لعشرة متغيرات. وهذا السلم هو مؤشر يستند إلى 10 بنود تتعلق بالمعايير الجنسانية. حيث يمثل "0" الرفض التام للمساواة بين الجنسين و"3" الاعتراف الكامل بالمساواة بين الجنسين.

ويعزى هذا التضارب في الإجابات بالدرجة الأولى إلى أن 31% من النساء و35% من الرجال يعتقدون أن النساء اللواتي يشاركن في الحياة السياسية أو اللواتي يظلمن بمهام قيادية لا يمكن أن يكن أمهات وزوجات صالحات (باعتبار هذا الدور الأهم بالنسبة للمرأة لدى 72% من الرجال و49% من النساء).

2.2 المساواة بين الجنسين والقانون

على الرغم من أن القوانين المراعية لحقوق المرأة غير معروفة بشكل كافي، فإنها مقبولة في بعض القطاعات وغير مقبولة في أخرى، وبتمثيلية عامة تبعث على الارتباك.

لا يعرف سوى 1/4 الرجال و1/3 النساء أحكام القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والطلاق، والزواج المبكر ونظام الكوفا الخاص بالتمثيلية السياسية للمرأة في البرلمان، وما إلى ذلك. وتعتبر الأحكام القانونية ذات الصلة بحقوق النساء الأكثر شهرة هي تلك المتعلقة بالعنف ضد المرأة (21% من الرجال و28% من النساء يعرفونها) وبحق المرأة في الطلاق/الحضانة وزيارة الأطفال (12% من الرجال و14% من النساء).

يتفق معظم المستجوبين، النساء أكثر من الرجال (87% و56% على التوالي)، على تأكيد ضرورة بذل مزيد من الجهود والعمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. لكن نصف المستجوبين، رجالا ونساء (50% و48% على التوالي)، يعتقدون أن فكرة المساواة بين الجنسين ليست جزءا من «التقاليد والثقافة المغربية».

يعتقد أربعة من أصل عشرة رجال - مقابل أقل من نصف النساء - أن منح النساء المزيد من الحقوق يعني أن الرجال يفقدون من حقوقهم. ومن جهة أخرى، يعتقد نحو ثلاثة أخماس الرجال (58%) ونصف النساء (49%) أن المساواة بين الجنسين قد تحققت بالفعل في المجتمع المغربي.

وفيما يتصل بالأسئلة المتعلقة بالإصلاحات القانونية، أجاب 48% من الرجال و71% من النساء أنهم يؤيدون تجريم الاغتصاب الزوجي، و91% من الرجال و97% من النساء يشجعون على تجريم التحرش الجنسي في الأماكن العمومية، و95% من الرجال و97% من النساء يؤيدون منع تشغيل القاصرات كخدمات بالمنازل («الخدمات الصغيرات»)، ويحبذ 98% من الرجال و97% من النساء فكرة توفير الحماية الاجتماعية للعمال المنزليين واستفادتهم من أجور أكثر إنصافا. ويدعم 27% من الرجال مقابل 48% من النساء فكرة الإصلاح الذي يمكن من طلب الإجهاض في ظروف آمنة. أما بخصوص مسألة الميراث، فإنها ما تزال تعبر عن تمييز أكبر بين الجنسين بما أن 33% من النساء يؤيدن إصلاح نظام الميراث نحو المساواة بين الجنسين، بينما 5% فقط من الرجال يؤيدون هذا الإصلاح. وتبقى مسألة إلغاء تجريم العلاقات الجنسية خارج إطار الزوجية غير مطروحة للنقاش، حيث أن 5% فقط من الرجال و7% من النساء يؤيدون ذلك.

3. صفات الذكورية والنسوية في تحرك

يجري إعادة تشكيل هويات كل من الرجال والنساء، لا سيما بالنظر إلى تأكيد المجتمع لفكرة أن المرأة النشيطة تعتبر مسؤولة.

1.3 ماذا يعني اليوم أن يكون المرء رجلا؟

يدرك الرجال والنساء تغييرا في تصورهم لنموذج الذكورة الذي كان ينظر إليه كنموذج فريد، الشيء الذي يعيد النظر في الأدوار الاجتماعية للجنسين.

بغض النظر عن الوسط أو السن، يُعرّف الرجال الرجال بالمقارنة مع الماضي. إنهم يتمثلون ذكورة «الزمن الماضي» كهيمنة كاملة للرجال على النساء، ذلك لأن الرجل كان معيل الأسرة، الشيء الذي أعطاه حقوقا على الأسرة - وعلى زوجته بصورة خاصة.

يبدو أن هذا النموذج الأبوي القوي بات يمثل شيئا من الماضي بالنسبة إلى المشاركين في الدراسة الاستقصائية، وكان هنالك اتفاق خلال المناقشات على أن رجال ونساء اليوم يوظفون بأدوار جديدة بسبب ولوج جزء (صغير) من النساء إلى سوق العمل (26%)، ولكن أيضا وبصورة خاصة لأن التصورات بشأن عمالة المرأة تغيرت. إن تعديل ما كان يميز الأنوثة عبر التاريخ، من حيث التمثلات والرموز والقيم والصور النمطية، يغير ويعطل خصائص الذكورة وبنيتها العامة.

ولعل أحد أهم الجوانب في نظر المستجوبين الذين قابلناهم يتمثل في أن الرجال لم يعودوا رجلا، لأنهم فقدوا جزئيا قيم الهيمنة التي كانوا يتميزون بها. وهذا ما كشف عنه هذا التبادل في وجهات النظر بين ثلاثة مشاركين (رجال في الثلاثينات من العمر) من مجموعة التركيز بسيدي علال البحراوي: «في الماضي، كان هو الذي يحكم، ويعيل أسرته ويأمر وينهى في بيته. الآن لم يعد يأمر بأي شيء» (...). «أعتقد أن هذا النقص في الرجولة هو ما جعل رجل اليوم رجلا مختلفا عن رجل الأمس!»، «لأن شخصية الرجل الحالي أصبحت ضعيفة... وهذا هو السبب في نقص الرجولة».

ويلاحظ الرجال تطورا في العلاقات بين الرجال والنساء وغالبا ما ميلون إلى الاستنتاج بأن «الرجال لم يعودوا رجلا». وهكذا، يتصور الرجال النساء كنساء «يفرضن إرادتهن ولا يفعلن إلا ما يردن» (رجل أربعيني، حي يعقوب المنصور، الرباط) إلى درجة أنهن تتمكن من تقلد مناصب المسؤولية. إلا أن هذا يضرب في العمق التعريف الاجتماعي للرجل الذي يحمل واجب الوصاية على نساء الأسرة (وفقا للدراسة الاستقصائية الكمية، 77% من الرجال و56% من النساء يتفقون مع هذه الفكرة).

خلال المقابلات الجماعية، لم ينجذب الرجال، بشكل منهجي، إلى ربط تعريف الهوية الذكورية بالرجولة. فالذكورية مرادف للسلطة والقوة التي لا تتحقق إلا عبر الزواج، ولم تذكر الرجولة إلا عندما أشار المشاركون إلى تقلص قوة الرجل وسلطته (71% من الرجال و47% من النساء يعتقدون أنه يجب أن يكون للرجل الكلمة الفصل في القرارات المنزلية، وفقا للدراسة الاستقصائية).

ولا ترتبط الذكورة بالزواج وإنجاب الأطفال، لأن فقط 9% من الرجال و8% من النساء يعتبرون أن الرجل الذي لا يتزوج ليس رجلا و6% من الرجال يعتقدون أن الرجل الذي لا يستطيع الإنجاب ليس رجلا بمعنى الكلمة (مقابل 7% من النساء).

تظهر المقابلات النوعية أن أحد نماذج الذكورة يُعرّف أكثر بخصائص الاستقامة التي لا يقيسها المسح الكمي. وهكذا، لكي يكون المرء رجلا «قحا»، عليه أن يتحلّى أساسا بقيم أخلاقية. فالمرء يكون رجلا عندما «يكون قدوة للآخرين من خلال سلوكه، ومبادئه، وأفكاره وعمله» (رجل، 40 سنة، دوار آيت قدور، سائق سيارة أجرة ورئيس جمعية).

على الرغم من ذلك، تظهر المقابلات النوعية، التي تبرز غموض العلاقات بين الأزواج، إلى أي حد لم تتحقق انتظارات الرجال والنساء وأن ثمة تفكير في نموذج آخر للرجل. وهكذا تتمنى النساء أن يكون أزواجهن أكثر لطفا وحنانا واحتراما، كما أن الرجال أيضا يطلبون الحنان بين الزوجين، مع تأكيد الطرفين أنه لكي يكون المرء رجلا يجب عليه أن يكون قاسيا (62% من الرجال و59% من النساء).

وهكذا، سمعنا في الخميسات أن: «المرأة المعاصرة لا تفكر إلا في مصلحتها الخاصة، وأنها لم تعد تؤدي مهامها في البيت. ولديها كثير من المتطلبات».

وتشعر النساء أنهن يتحملن مسؤوليات متزايدة، ويعترف الرجال بأنهن قادرات على أداء جميع أنواع المهن حتى تلك التي كانت من قبل حكرا على الرجال (الشرطة، والجيش، والعدل، وما إلى ذلك)، لكن مع ذلك، لا يتم التساؤل بشأن إعادة توزيع الأشغال المنزلية.

تواصل النساء أداء جميع الأشغال المنزلية تقريبا التي لاتزال تعتبر جزءا من دورهن الاجتماعي. إذا كان معظمهن يقبل بذلك (حوالي 90% من الرجال والنساء راضون جدا أو راضون عن هذا التوزيع للعمل)، فإنهن يعتبرن أنه يجب على الأقل أن يحصلن على امتنان واعتراف لأدائهن لتلك المهام. بالنسبة لأولئك النساء، ثمة فجوة كبيرة بين المكتسبات التشريعية وواقعهن اليومي، وتعريفهن الذاتي.

كل من الرجال والنساء، عاشوا في طفولتهم أدوارا جد مختلفة بين الجنسين. وهكذا، كان الرجال مكلفون أساسا «بالتسوق» (88% من الرجال و85% من النساء رأوا والدهم يقوم بذلك خلال طفولتهم). وشاركت 90% من الفتيات في الأعمال المنزلية خلال طفولتهن. أما اليوم، فإن المهام الأكثر شيوعا بين الرجال تتلخص في اللعب مع الطفل، أو الاهتمام بمختلف الأنشطة الترفيهية (59% من الرجال مقابل 43% من النساء، مرافقة الطفل إلى المدرسة أو الحضانة ذهابا وإيابا، وتوبيخه أو تأديبه شفويا).

لقد تطورت التَّمَثُّلات ولم يعد التوزيع «الطبيعي» للأدوار واضحا تماما علاوة على أنه يخلط الهويات. خلال إحدى المناقشات، عرّفت إحدى النساء نفسها انطلاقا من سمة ذكورية ساءلت وضعها الاجتماعي كامرأة: «إذا كانت الرجولة تعني المسؤولية، وبما أنني مسؤولة عن كل شيء، فإنني أشعر بأنني رجل». (امرأة، في الأربعينات، سيدي علال البحراوي).

وفي الأخير، هناك نموذج ثالث يظهر رجالا يطرحون على أنفسهم مزيدا من الأسئلة. يُعَرَّفُون أنفسهم أولا بالصفات التي لم يعودوا يتحلون بها أو لا يرغبون في العودة إليها، مثل هذا المهندس من الرباط البالغ من العمر 32 سنة: «الرجل المغربي هو كل شيء، ويفعل كل شيء. هذا هراء. النساء والرجال يعيشون حياتهم. وليس من حق الرجل أن يفرض سلطته».

من ناحية أخرى، تعتبر النساء أن الرجال ليسوا أو لم يعودوا مسؤولين كما ينبغي لهم: «ينبغي أن يكون الرجل هو من يعمل ويحمي، لكنه في الواقع، مثل طفل تجب رعايته وليس كشريك» (امرأة تبلغ من العمر 40 عاما، مناضلة في منظمة غير حكومية، سيدي علال البحراوي).

وهكذا، فإن أشكال ذكورية «أيام زمان» كما هي معرفة بالمعنى الشائع لم تعد مقبولة، لكن في الوقت نفسه، لم يتم إيجاد تعريف جديد لها ولا الموافقة عليه، لذا كل يبحث عن مكانته، وتتعدد التعاريف وجميعها محل تساؤل.

2.3 ماذا يعني اليوم أن يكون المرء امرأة؟

تعرف هوية النساء أيضا تحولا رغم مختلف أشكال المقاومة من قبل الرجال والنساء على حد سواء.

في المقابلات الجماعية، أكدت النساء أن نساء «أيام زمان» كن ضعيفات وغير مستقلات، وأنهن كن يخفن من أزواجهن، وأن دورهن كان يقتصر على الإنجاب والاهتمام ببيوتهن. ويتعارض هذا التعريف مع خصائص توصف بالسماة «الجديدة». فالنساء، باعتبارهن الرجال والنساء معا، يستطعن العيش بدون رجال.

اعترافا منهم أن الخصائص التي تعزى للمرأة ناشئة عن التربية أكثر منها بحكم الطبيعة، أكد رجال خلال المقابلات الجماعية أن «المرأة أخذت حاليا جميع المسارات؛ وانتزعت حقوقها بيديها؛ ولم يعد من الممكن يفرض عليها شيء». بل أنهت بعض النساء بالأناجية لأنهن لم يعدن يضحين بأنفسهن من أجل أسرهن كما في السابق.

4. دينامية علاقات النوع الاجتماعي

2.4 الأبوة والالتزام

يعلن الرجال والنساء مشاركة مختلفة للآباء في استقبال الأطفال الأصغر سناً⁷.

يصرح الرجال أنهم يشاركون في استقبال طفلهم الصغير أكثر مما تتذكره النساء: مثلاً، يؤكدون دعم زوجاتهم أثناء فترة الحمل حيث صرحوا أنهم حضروا زيارة طيبة واحدة على الأقل قبل الولادة (77,8%) في حين صرحت 47% فقط من النساء عن حضور أزواجهن معهن.

وبالمثل، أفاد 38% من الرجال أنهم أخذوا إجازة خلال الأشهر الستة الأولى بعد ولادة الطفل الأصغر من أجل تقديم المساعدة ورعايته بينما أكدت 28,3% من النساء نفس الشيء. ولكن معظم الرجال والنساء بنسبة تفوق 80%، يؤيدون إجازة الأبوة مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين في المتوسط.

في الحياة اليومية، يعتبر الرجال، ووفقاً لما عاشوه في طفولتهم وبنسبة 75% أن تغيير الحفاضات و تحميم وإطعام الأطفال من مسؤولية النساء (تقاسم الفكرة 54% من النساء)، في حين أعلن 41% من الرجال أنهم قاموا بإطعام أو رعاية أطفالهم يوميا، و59% أنهم لعبوا معهم.

3.4 العنف ضد النساء

يعتبر العنف الممارس ضد النساء من قبل الرجال متفشياً بشكل واسع، سواء داخل البيت أو في الأماكن العامة.

يعتقد 38% من الرجال المستجوبين أن النساء في بعض الأحيان يستحقن الضرب، وأكثر من 6 رجال من أصل 10 (62%) وحوالي 5 نساء من أصل 10 (46%) يوافقون جزئياً أو كلياً مع القول السائد أن «المرأة يجب أن تتسامح مع العنف للحفاظ على وحدة عائلتها».

يؤدي التطور الجاري للهويات إلى تمثُّل غير مستقر لأدوار كل منهما، وتُرسِّم العلاقات بين الجنسين في تأكيدات متباينة تُعقِّد من الديناميات، وتجعلها غير متوازنة ومصدر أشكال مختلفة من سوء الفهم والمقاومة.

1.4 الزواج والطلاق والحريات

لقد كان بإمكان 51% من الرجال المستجوبين اتخاذ قرار مع من وكيف يرغبون الزواج، في حين أن عدد النساء المتمتعَات بهذه الحرية أقل بكثير (16%)، وأشار حوالي ثلثهن أن القرار الأخير اتخذه أفراد آخرون من الأسرة (31%).

وعلى الرغم من اعتبار أن الطلاق يؤدي إلى انهيار المجتمع (95% من الرجال و87% من النساء)، فإن أكثر من نصف الرجال (52%) وتسع نساء من أصل عشرة (90%) يعتقدون أنه يجب أن يكون للمرأة الحق في إنهاء علاقة الزواج بالطلاق. وهذا يكشف الفرق في إدراك استقلالية الرجال والنساء، حيث تعتبر النساء أنهن قادرات على تحمل تبعات الطلاق، في حين يرى الرجال في الطلاق شرخاً اجتماعياً.

يمارس الرجال هيمنتهم على النساء على مستوى حرية حركتهن وحريات شخصية أخرى. وبالتالي، تسعة أعشار الرجال (91%) تؤكدهم ثمانية أعشار النساء (79%)، يرغبون في معرفة المكان الذي توجد زوجاتهم في كل حين. وصرح سبعة رجال من أصل عشرة (69%)، مقابل 45% من النساء، أنهم يقررون متى يمكن لزوجاتهم مغادرة المنزل. ومع ذلك، وهذا أمر متناقض، أعلنت النساء في الوقت نفسه أنهن يمتنعن بقدر أكبر من الاستقلالية، إذ أشار حوالي ثلثهن أن قرار زيارة أصدقائهن وأسرهن أو البحث عن عمل يعود إليهن أو أنه يؤخذ بالاشتراك مع الزوج.

وصرح حوالي تسعة رجال من أصل عشرة (88%) أنهم لا يسمحون لزوجاتهم بارتداء «بعض» أنواع الملابس، وهذا ما أكده ثلثي النساء (66%).

7 تم التركيز في الدراسة الاستقصائية على تجربة الآباء مع الطفل الأصغر سناً من أجل تقليص ما أمكن الحيز بين المعاش وذكرى المعاش.

التحرش جنسيا بامرأة أو فتاة (35% منهم خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة). وأعلن ما يقرب من 60% ممن أبلغوا عن ممارستهم للعنف الجنسي ضد امرأة أو فتاة في الأماكن العامة أنهم فعلوا ذلك من أجل التسلية أو المتعة. كما أكد أكثر من 60% من الرجال المستجوبين أن طريقة لباس المرأة التي يحكمون عليها بأنها «مغرية ومستفزة»، فضلا عن وجودها في مكان عمومي بالليل كلها تمثل أسبابا مشروعة للعنف الجنسي.

وألقي حوالي أربعة أخماس النساء (78%) اللوم على النساء أنفسهن في تعرضهن للتحرش، ذلك أنهن يدفعن الرجال، بطريقة أو بأخرى، إلى ارتكاب مثل هذه الأفعال. وفي الوقت نفسه، أعلنت 42% من النساء أن المرأة تقدّر هذا النوع من «الاهتمام»، مقابل أزيد من 70% من الرجال المستجوبين.

العنف النفسي هو الأكثر شيوعا (يقول 51% من الرجال إنهم ارتكبوه و61% من النساء أنهن عانين منه خلال حياتهن)، متبوعا بالعنف الاقتصادي والعنف الجسدي.

تشكل المواقف حيال العنف نظاما منطقيًا مع فكرة أن الرجل يجب أن يكون «قاسيا» وأن يكون له القول الفصل في قرارات الأسرة. ويمكن الإضافة، بدرجة أقل، أن حوالي 40% من الرجال و38% من النساء يؤيدون فكرة أنه إذا كان الزوج يدعم عائلته ماليا، فإن زوجته ملزمة بممارسة الجنس معه كلما رغب في ذلك.

عادة ما يمارس الرجال العنف الجنسي في الأماكن العامة، وبوتيرة متزايدة في الأوساط الحضرية: 63% من النساء المستجوبات تعرضن للتحرش الجنسي - في الغالب نظرات ملحاحة وتعليقات جنسية ومطاردات، واعترف 53% من الرجال أنه سبق لهم

باختصار، تعطي الدراسة صورة لمجتمع في قبضة ديناميات متناقضة، يتسم بالركود والتراجع والتقدم.

كل شيء يجري كما لو أن التعريف الذي يعطيه كل من الرجل والمرأة عن معنى أن «يكون المرء رجلاً» و «أن يكون المرء امرأة»، يوحي بأن هناك تمكين حقيقي للمرأة في جميع الأوضاع الاجتماعية، ولكن لأسباب مختلفة، ما يزال كل من الرجال والنساء غير قادرين على تحمل هذا المعطى الجديد ولا اتخاذ موقف واضح. وفي الوقت نفسه، هناك حركة أساسية تجري في العمق، يتحرك فيها الرجال والنساء، خارج الهياكل الاجتماعية والمؤسسية، لينتجوا فرديتهم وعلاقاتهم بفضل ممارسة الحريات التي لم تقبل بعد، غير أنها تشهد عن تحول عميق للنماذج.

وتبين الدراسة أيضاً أن الدين يبدو معياراً مطمئناً في مواجهة فقدان المرجعيات الاجتماعية وإعادة تحديد أدوار الرجال والنساء ومثُلهم، وأنه يُستغل في ظروف معينة للتأقلم مع الواقع الاجتماعي.

إن النموذج الأبوي الذي استندت إليه جميع العلاقات الاجتماعية يوجد في حالة تصدع، وينعكس ذلك بصورة خاصة في أزمة الذكورة أو على الأقل في تطور هذه الذكورة، مما يعكس وجود تغيير في المرجعية المرتبطة بهوية النساء. ولم يعد في وسع الرجال، بعد أن تقلص دورهم كمعيّنين، أن يفرضوا شروطهم، ويبدو أنهم يبحثون عن وضع اجتماعي جديد أثاره دخول النساء إلى سوق العمل. فضلاً عن ذلك، يبدو أن التمكين والفرديّة يشكّلان عوامل قوية في مسلسل تغيير العلاقات بين الجنسين، ويجلبان في سياقهما محاولات لنقلات نوعية تغيير الأنماط بل وكذلك أشكال المقاومة.

تتم إعادة النظر في الأدوار التي يضطلع بها الرجال والنساء والتي يُمليها نظام اجتماعي يخلق بنيات عدم المساواة بين الجنسين في جميع الفضاءات الاجتماعية. كما تعرف هذه الأدوار تحولا نتيجة لعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية. بل إن الرجال، حتى إذا كانت مواقفهم متضاربة بشأن عمل النساء ومشاركتهن في مناصب المسؤولية أو تلك المنتخبة، فإنهم قد يوافقون شريطة ألا يمنع ذلك النساء من أن يكن «زوجات وأمهات صالحات».

ربما يظهر هناك شكل من أشكال التغيير، لكن يبدو أن الهوية الجديدة للنساء والرجال لم تفرض نفسها بعد على المجتمع. إن هذه التحولات التي تؤثر على توزيع الأدوار داخل الأسر تخلق اختلالات ومقاومات، وتقود إلى الخوف وإلى ضغوطات اجتماعية قوية على كل من الرجال والنساء، رغم أن هذه الضغوطات الاجتماعية ليست من نفس النوع. إن النموذج التقليدي ما زال سائداً والنظام الأبوي ما زال مترسخاً في التمثلات الاجتماعية والمرتبطة بهوية الرجال والنساء، رغم المطالب، الواضحة لدى النساء أكثر من الرجال، والمتعلقة بالتغيير والمساواة.

مع ذلك، فإن التحولات المؤسسية الناجمة عن صدور قوانين تعتبر موازية للنساء، وتطلعات النساء إلى الاعتراف بعملهن الذي ما يزال غير مرئي حتى الآن، (وبالتحديد، العمل المنزلي الذي تقوم به معظمهن، والعمل غير المهيكّل كمصدر للدخل)، تشجع التحولات الاجتماعية. وتميل النساء إلى إثبات ذواتهن في جميع الميادين الاجتماعية، الشيء الذي يعدل من هويات الرجال والنساء.

التوصيات

1. تعبئة أهم عوامل التأثير الاجتماعي لتغيير المعايير الاجتماعية التي تحافظ على أشكال الذكورية كمصدر لعدم المساواة.

يَعْتَبَرُ 71,5% من الرجال و48,7% من النساء المستجوبين في إطار الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين (بالاختصار الإنجليزي «IMAGES») المنجزة في جهة الرباط - سلا - القنيطرة، أن أهم دور بالنسبة للمرأة يتلخص في الاهتمام بالبيت والطبخ للأسرة. ومن أجل تغيير هذه المواقف التي تدعم التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، والتي يتكفل الرجال بموجبه بالإعالة المادية للأسرة وتكفل النساء برعاية البيت، فإنه من الضروري، فضلا عن العمل على الأفراد -رجالا ونساء على حد سواء - إشراك المؤسسات العامة والسياسية والدينية والإعلامية والقطاع الخاص فيما يلي:

- دعم المؤسسات الحكومية لملاءمة التشريعات الوطنية مع التزامات المغرب الدولية ولتنفيذ سياسات عمومية مراعية للنوع الاجتماعي.
- تشجيع وسائل الإعلام الحديثة والتقليدية على مكافحة الصور النمطية وإعادة النظر في الأدوار التقليدية للرجال، وذلك بنشر صور إيجابية عن رجال يلتزمون بدورهم كأباء وأزواج يتقاسمون عبء الحياة اليومية مع زوجاتهم. وبالفعل، أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن 34% من الرجال لا يريدون القيام بالأعمال المنزلية لأن ذلك قد يعتبر «عيباً»، بينما عبرت العديد من النساء عن حنينهن شيئاً ما إلى النموذج القديم، لأنهن فضلا عن تحمل مسؤوليات المهام المنزلية وتربية الأبناء، فإنهن يتحملن مسؤولية تلبية احتياجات الأسرة المعيشية.
- تحديد وضمان نشر واسع للمنتجات الأدبية والفنية التي تشمل رسائل لفائدة المساواة بين الجنسين ولصالح الذكورية الإيجابية، وإقامة شراكة مع المنتجين الفنيين من أجل تطوير محتوى إعلامي يحمل في ثناياه قيم المساواة.

- إقامة شراكة مع وسائل الإعلام لتسليط الضوء على تجارب النساء اللواتي يتمتعن بمسارات ناجحة في ميادين كانت تعتبر تقليدياً حكراً على الرجال، بما في ذلك السياسة. وفي الواقع، يعتقد 42% من الرجال الذين شملهم الاستطلاع أن المرأة عاطفية جداً مما يشكل عائقاً أمام تقلدها مناصب صنع القرار.

- حشد القادة الدينيين لتعزيز خطاب تقدمي يتحدى القوالب النمطية المتحيزة ضد النساء، لاسيما من خلال إعادة تفسير مفاهيم مثل القوامة واستخدام قيم وأخلاقيات أخرى تدعم سلوكيات المساواة.

- توعية المؤسسات الدينية المغربية ومراكز تكوين الأئمة والمرشدين بالمساواة بين الجنسين وبالحدود الإنسانية للمرأة.

2. دعوة الرجال إلى دعم السياسات المراعية للحقوق الإنسانية للمرأة

أكد 56% من الرجال المستجوبين على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. ونتيجة لذلك، من الأهمية بمكان تعزيز إشراك الرجال كحلفاء وكفاعلين في التغيير والعمل على:

- تشجيع المناقشات العامة من أجل إعلام وتوعية الرجال والنساء بالقوانين القائمة والإصلاحات التشريعية الجارية بغية حملهم على استيعاب أن هذه التغييرات ضرورية وعلى إدراك الفوائد التي يمكن للرجال والنساء تحصيلها منها.
- تحديد وتعبئة الرجال أصحاب النفوذ في المجتمع المغربي، كحلفاء في الجهود الرامية إلى النهوض بتمكين المرأة. ويمكن إشراك هؤلاء الرجال في تنفيذ وتنظيم حملات مستوحاة من حملة هيئة الأمم المتحدة للمرأة «HeForShe» (هو من أجل هي).



- تعزيز قدرات المتدخلين في مجال تطبيق القوانين بغية تشجيعهم على تنفيذ الأحكام التشريعية التي تضمن فعالية الحقوق الإنسانية للمرأة. ويمكن لهذه البرامج أن تستهدف بصورة خاصة الشرطة والقضاة والمحامين.
- تشجيع الرجال، خاصة أولئك الذين يعملون في القطاع الخاص، والشرطة والقضاء والجيش، على دعم الجهود المبذولة لولوج النساء إلى المناصب القيادية وكذا إلى المهن التي يزاولها تقليديا الرجال. وبالفعل، يدعم أزيد من 70% من الرجال المستجوبين مشاركة المرأة في المناصب القيادية العامة في مختلف الميادين.

4. توفير الإمكانيات للشباب ليصبحوا عوامل تغيير لفائدة المساواة بين الجنسين

- في الوقت الذي يُتوقع فيه العثور على مواقف أكثر إيجابية تجاه المساواة بين الجنسين لدى الشباب، فإن مؤشر المساواة بين الجنسين (GEM) المستعمل في إطار هذا الاستطلاع لتقييم مواقف الرجال والنساء من المساواة بين الجنسين، كشف أن وجهات نظر الرجال تختلف نسبيا حسب السن (1,3 لدى الفئة العمرية 18-24 سنة و1,2 لدى الفئة العمرية 50-59 سنة). وسجلت النساء الأصغر سنا نقطة أعلى من نظيرتهن الأكبر سنا (1,8 مقابل 1,7). وهكذا، ينبغي النظر في التدابير التالية لتعزيز إشراك الشباب كعوامل للتغيير لفائدة المساواة بين الجنسين:
- دمج وحدات في المسار الدراسي والجامعي ترمي إلى تعزيز معارف الشباب بالمساواة بين الجنسين، وتشجيعهم على تملك نظرة نقدية حول المعايير الاجتماعية التي تعزز الممارسات غير المتساوية بين الجنسين.
- العمل بالتعاون مع جمعيات وشبكات الشباب في المغرب، خاصة نوادي حقوق الإنسان والمواطنة، التي أنشئت في مختلف المؤسسات التعليمية (المدارس والثانويات والكلليات)، من أجل خلق فضاءات للنقاش المفتوح حول قضايا المساواة بين الجنسين، وتعبئتها لصالح هذه القضية.

3. تعزيز التربية على المساواة واللاعنف داخل الأسرة والنظام التعليمي

- تلعب التربية في المدارس وداخل الأسرة دورا رئيسيا في تشكيل مواقف وتصورات الأطفال حول أدوار الرجال والنساء في المجتمع، وتؤثر على سلوكهم عند بلوغ سن الرشد. وقد كشفت الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين (بالاختصار الإنجليزي «IMAGES») على سبيل المثال، أن الرجال الذين عاشوا طفولتهم مع أب يهتم بأمورهم وحريص على المشاركة في الأشغال المنزلية أو كانوا هم أنفسهم يشاركون في تلك الأشغال بالتساوي مع أخواتهم، يميلون أكثر إلى إعادة إنتاج هذه السلوكيات في مرحلة الرشد. لهذا، يوصى بالعمل على:
- القضاء على الصور النمطية المتحيزة ضد المرأة التي تتعلق بالأدوار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للرجال والنساء في المناهج والمقررات الدراسية، وإعداد برامج تربوية معززة لثقافة المساواة.
- تكوين المعلمين والمعلمات وغيرهم من موظفي المدرسة على ألا ينقلوا الصور النمطية المتحيزة ضد المرأة سواء في خطابهم أو سلوكهم وعلى أن يروجوا لثقافة المساواة.

- ويمكن القيام بذلك في ارتباط مع حملات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مثل حملة HeForShe.
- استخدام برامج تركز على مجالات تهم الشباب أو تثير اهتمامهم وفضولهم من قبيل الرياضة، والفن، وتكنولوجيات المعلومات، إلخ، وذلك للنهوض بالمساواة بين الجنسين وإدماج التكوينات المراعية للنوع الاجتماعي في أنشطتها.
- تحديد قادة الرأي الشباب والتعاون معهم، بما في ذلك المدونين، والمدونين بالفيديو، والفنانين ذوي النفوذ والشعبيين في أوساط الشباب، بغية إشراكهم كحلفاء في النهوض بالمساواة بين الجنسين عبر نشر رسائل مناصرة للمساواة وتمكين النساء.
- توفير الدعم النفسي الاجتماعي - وغيره من أشكال الدعم- للأطفال والشباب الذين يشهدون ممارسة العنف داخل أسرهم.
- تنفيذ برامج رسم الخرائط التشاركية على المستوى المحلي، وإشراك الرجال الذين يمثلون شهود عيان على هذا النوع من العنف، من أجل التنديد بالتحرش الجنسي في الأماكن العامة، وتطوير المزيد من البرامج الرامية إلى جعل المدن آمنة للنساء والفتيات.
- تنفيذ وتكثيف برامج الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي لفائدة الشبان والشباب اتو أرباب العمل والمعلمين، داخل المدارس وفي أماكن العمل.

6. تعزيز توفير الرعاية من قبل الرجال والمشاركة الكاملة للمرأة في سوق العمل

وتؤكد نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين «IMAGES» مشاركة النساء بطريقة جد محدودة في سوق العمل المهيكل/النظامي، علاوة على العبء غير المتكافئ لعمل الرعاية غير مدفوع الأجر الذي تضطلع به النساء. وبالفعل، يؤكد أكثر من ثلاثة أرباع النساء أنهن يضطعن وحدهن بمعظم أشغال البيت، وحوالي 72% من الرجال و54% من النساء يعتقدون أن تغيير حفاظات الأطفال وتحميمهم وإطعامهم من مسؤولية الأم. من جهة أخرى، يقدر الرجال ويمنون دورهم كأباء كما يتضح من خلال رغبتهم في أن يكونوا أكثر مشاركة كأباء (حوالي ثلث الآباء المستجوبين أخذوا إجازة بعد ولادة طفلهم الأصغر). وهكذا، يتضح أن تعزيز المساواة في المغرب يتطلب بذل جهود مضاعفة ومنسقة للنهوض بمشاركة المرأة في سوق العمل ومشاركة الرجل في العمل المنزلي وفي توفير الرعاية. وبغية تحقيق ذلك، فإنه من الضروري:

5. كسر دائرة العنف ضد المرأة من خلال تنفيذ وتكثيف تدابير الوقاية المبنية على الأدلة

إن البيانات الواردة في تقرير الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين «IMAGES» بشأن العنف الممارس ضد الممارس ضد النساء والفتيات، سواء في الفضاء الخاص أو العام وتطبيع هذه الممارسات في المجتمع، تبعث على القلق. وبالفعل، يعتقد 38,2% من الرجال الذين شملهم الاستطلاع أن النساء، يستحقن أحيانا التعرض للضرب، ويؤكد 62,2% منهم أن على النساء تقبل هذا النوع من المعاملة من أجل الحفاظ على وحدة الأسرة. وهناك أدلة متزايدة على فعالية بعض برامج الوقاية الأولية للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتي ينبغي ملاءمتها واختبارها⁸. وتشمل هذه البرامج تدابير تهدف بوجه خاص إلى:

- تكثيف تدابير الوقاية المجتمعية للقضاء على المعايير التي تشجع العنف، ودعوة القيادات المجتمعية إلى منع العنف ضد المرأة ومساءلة الرجال الذين يمارسونه.

8 لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: http://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2015/prevention_framework_unwomen_nov2015.pdf

في إطار التحقيقات الوطنية المنجزة أو الجارية. لذا، يمكن اقتراح ما يلي:

- أولاً، بما أن هذه الدراسة قد أجريت في أقاليم وعمالات إحدى أكبر الجهات في المغرب، فمن المستحسن أن تنجز في جهات أخرى، أو، من الأفضل، في جميع أنحاء البلاد؛ ومن شأن ذلك أن يقدم صورة عامة عن العلاقات بين الجنسين في المغرب.
- إجراء بحوث لتحليل الكيفية التي يتم بها تمثيل الرجال والفتيان في وسائل الإعلام، استكمالاً للعمل المكثف القائم بشأن صورة المرأة في وسائل الإعلام، وذلك بغرض المقارنة، واستخدام هذه المعلومات في التعامل مع منتجي المحتويات الإعلامية.
- تسخير نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية حول الرجال والمساواة بين الجنسين «IMAGES»، وأبحاث أخرى لدعم الخطابات الإيجابية بشأن المساواة بين الجنسين القائمة بالفعل في المغرب ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- إدراج أسئلة عن مواقف الرجال وممارساتهم بشأن المساواة بين الجنسين في الدراسات الاستقصائية المقبلة، ذات التمثيلية على الصعيد الوطني، واستخدام البيانات المنبثقة عنها لتنوير ودعم عمليات إصلاح القوانين وتغيير السياسات لفائدة تحقيق مساواة كاملة للنساء والفتيات.

- إحداث بروتوكولات لإدماج الرجال في برامج تنمية الطفولة المبكرة وخدمات الصحة العمومية.
- الترافع من أجل إجازة الأمومة والأبوة، فضلاً عن سياسات ملائمة للأسرة وخدمات الدعم للوالدين العاملين، مثل دور الحضانه والرعاية المدعومة.
- النهوض بتعزيز القدرات القيادية للنساء، وولوجهن إلى العمل اللائق، بموازاة مع أنشطة التوعية الموجهة للرجال لدعم النساء والفتيات في مكان العمل وولوجهن إلى المناصب القيادية.
- تكوين الأطر العليا من الذكور وكذا صناع القرار السياسيين على طرق تشجيع القيادات النسائية وخلق فضاءات عمل ملائمة للنساء.
- تثمين الدور الرئيسي للآباء المنخرطين في الحياة الأسرية، ذلك لأنه كلما استفادة الأطفال من نموذج المساواة كلما تعززت حظوظ تطبيق نفس النموذج لاحقاً في حياتهم كأشخاص بالغين.

7. إنجاز دراسات تطبيقية إضافية على الرجال وأشكال الذكورية

تظل البحوث/الدراسات حول الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودة نسبياً وقليلة جداً

